بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني حول تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

من دواعي الابتهاج والافتخار ان نرف الى شعبنا الكردى والى اصدقائنا في كل مكان ،بشرى تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق ،الذى جاء كتعبير واقعي عن رغبة الشعب في ارساء أسس ثورته على قواعد متينة من الضبط والتنظيم وكتطبيق لجزء من اهدافنا التي وردت في المذكرات العديدة التي قدمناها الى المسؤولين في الحكومة العراقية حول تشكيل مجلس تشريعي في كردستان يأخذ على عاتقه مهمة تشريع قوانين الثورة ـ وينفذها بواسطة جهاز آخر ينبثق عنه يسمى بالمكتب التنفيذى ـ ٠

لقد بذل المخلصون محاولات متكررة فيما مضى لاخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود ،الا ان هذه المحاولات كانت تصطدم في كل مرة ببعض العقبات التي كانت تحول دون ذلك ،الا ان ضرورات الواقع وادراك قيادة الثورة الكردية لهذه المتطلبات قد اسفرت في النهاية عن تشكيل هذا المجلس الذى يعتبر بحق مرحلة جديدة في حياة الثورة الكردية المجيدة ٠

وفي ما بين التاسع والسابع عشر من تشرين الاول عقد مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق عدة اجتماعات لغرض دراسة الوضع العام للثورة واتخاذ ما يلزم لدعم وتعزيز اجهزتها من النواحي السياسية والادارية والعسكرية والقضائية والمالية لكي تستكمل الثورة شروط وعوامل انتصارها الاكيد وكي يجني شعبنا الكردى المكافح ثمار ثورته الدامية الجبارة ويتمتع بالحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية متحررة ٠

وقد حضر هذه الاجتماعات أعضاء المجلس من قادة الحزب وامراء فصائل الانصار ورؤساء العشائر الوطنية كما حضره وفد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردى في سوريا ورئيس جمعية الطلبة الاكراد في اوربا وسكرتير لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردى وممثل من اخواننا المسيحيين في كردستان وعدد من الضيوف من كبار المساهمين في الثورة الكردية ٠

ثم القى قائد الثورة مصطفى البارزاني كلمة قيمة ،اشاد فيها بالبطولات الخارقة والمقاومة الباسلة التي ابداها شعبنا طيلة السنوات الثلاث المنصرمة دفاعا عن حقه في الحياة وحقوقه القومية المشروعة ،ثم تحدث عن مدى الظلم الفادح الذى انزله المعتدون بالشعب الكردى والى تلكؤ الحكومة في الاستجابة لمطاليب الثورة العادلة ثم دعى الجميع الى توحيد الصفوف والى نبذ المصالح الشخصية للاندماج بمصلحة الشعب والسير قدما في طريق الكفاح للوصول الى اهدافنا وغاياتنا القومية ٠ واختتم خطابه بالاشارة الى اننا سوف ننتهج الوسائل السلمية لانتزاع حقوقنا وبخلافه فأن الشعب لا يمكن ان يحيد او يفرط بحقوقه القومية التي ضحى بالكثير من اجلها ٠

وبعد الانتهاء من تلاوة الكلمات والخطب ،انقسم اعضاء المجلس الى خمس لجان ،لجنة الدستور واللجنة القضائية واللجنة العسكرية واللجنة الادارية واللجنة المالية لغرض وضع القوانين والانظمة الخاصة بجميع النواحي الثورة في كردستان العراق ٠

وقد انتهت هذه الاجتماعات في السابع عشر من هذا الشهر بعد المصادقة على قرارات اللجان من قبل المجلس وانتخاب اعضاء المكتب التنفيذى الذى سيأخذ على عاتقه اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة لوضع هذه القرارات والانظمة موضع التطبيق ٠

ان حزبنا ،اذ يسره ان يعلن هذه الخطوات الهامة لشعبنا الكردى يتطلع في الوقت نفسه الى اسناد وشد أزر هذه الاجهزة الثورية الجديدة التي ستكون اساسا ونواة لممارسة شعبنا لحقوقه القومية في الحكم الذاتي ٠

٢٥/١٠/١٩٦٤ ٠

الحزب الديمقراطي الكردستاني

مذكرة ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردى في العراق ـ المقدمة الى حكومة الجمهورية العراقية
في ١١ ـ ١٠ ـ ١٩٦٤

الموضوع: ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردى في العراق ٠

سيادة المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم،
سيادة الفريق طاهر يحيى ،رئيس الوزراء المحترم،
سيادة الرئيس،

بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردى في العراق نصدر بشعور مخلص نبيل هذه المذكرة ونقدمها عرضا للواقع بكل ما فيه من مرارة ،بروح تؤمن بالسلم والعقل ،طريقان يوصلان لنتائج طيبة بعيدة عن روئى الدم الفاجع الذى لطخ الذرى الشم والسهوب الخضر ،دم الشعب الحر، الذى فرض عليه السير في درب الالم وهو يريد العيش الكريم ٠

ان ما ستحمله المذكرة من صور وارائ هي اجماع الكثرة الكاثرة من الشعب الكردى ٠ انها كلمات حق يسنده الواقع التاريخي والقانوني وارادة الحياة بعيدة عن شوائب التشويه والتضليل ٠

ايها السيد الرئيس

منذ ان ارتد شبح الموت عن كردستان حاسرا ودت بوادر السلام وانفتح المجال للحوار الهادئ لحل ما تعقد وحتى اليوم وقت قارب العام دون ان يلمس الشعب الكردى اى تجسيد للامل القليل الذى فتحت بابه هدنة ايقاف القتال ٠ ولعلنا نملك الحق وقولها ممزوجة بالمرارة ،ان بذور الثقة قد زرعت ولم تخضر وكل الامل ان تورق وتزهر وان الذى ينظر بدقة يشعر ويحس باليأس والجفاف ولنستقرئ ما حدث :

في حق المواطنة في العراق وتكافؤ الفرص نظريا وواقعيا له حدود واضحة بينة تفصل بين الحق والواجب ٠ ولكن الفرد الكردى اصبح اليوم يعيش واقعا انعدمت فيه حدود الحق وتجسدت فيه حقوق الواجب بشكل كاد يساوى في الفهم معنى من معاني التمييز العنصرى الذى شجبته الانسانية ٠ ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف العامة، المدنية والعسكرية سدت في وجوه الاكراد ،اذ يوجد ما يقارب الالف من كبار موظفي الدولة وبضعة الاف من كبار ضباط القوات المسلحة ليس بينهم من الاكراد الا الاقل القليل بحيث لم يتجاوز اصابع اليد ٠

ومن صور ذلك ايضا ان وزارة النفط كانت تضم دائرة اسمها "تعريق الشركات النفطية" ولكنها اصبحت اخيرا "تعريب الشركات النفطية" ٠ وبين التعريق والتعريب يضيع الحق الكردى بعد ان كان له ذلك ٠

ومن صور ذلك ،كذلك ،ان ما صرف في بضعة اشهر على تدمير كردستان ،وقد قارب المائة مليون دينار، اعلن الحكم الحالي في العراق بعد الثامن عشر من تشرين الثاني وتمهيدا من الدعاية والضجيج انه خصص خمسة ملايين دينار سنويا لتعمير ما كلف تخريبه في اشهر ،مائة مليون دينار ٠ وليت الامر وقف عند هذه الخطوط "للتعمير" المصورة بل تعداها الى مزيد من "التعمير" اذ لم يتصرف من ذلك التخصيص الضئيل الا بضعة الاف من الدنانير وكان وجه الصرف وهما وجه الخرابة ـ على اعادة بناء المخافر والطرق العسكرية ٠ والاكثر غرابة ، ان البعض الاخر ذهب لجيوب الجاش، اولئك الذين تسميهم السلطة بالفرسان ،بالرغم من انهم لا زالوا يرهقون ميزانية الدولة ومخصصات طائلة لقاء استعدائهم على حق الشعب الكردى واباحتها لهم القتل والسلب والنهب ٠ ومن صور ذلك ما عاناه الشعب الكردى من ابادة بكل اسلحة الفتك والدمار وما حل بالقرى والامنين من حرق وقتل ،كما حدث في السليمانية واربيل والموصل وكركوك وخانقين ،مدنا وقصبات وقرى ،بشكل يذكر بأبادة الجنس ٠ كل ذلك بمسؤولية البعض ممن هم في المسؤولية اليوم ٠ نقول انه رغم ذلك فقد نفذت عملية تهجير الاكراد اذ أخليت (٣٧) قرية من قرى اربيل من مالكيها وساكنيها من الفلاحين وعطيت لعشائر عربية اسكنت فيها وزودت بالحماية والمال وما يعينهم على الزرع بقصد تعريب المنطقة ٠ وفي كركوك ـ المدينة ـ طردت الالوف من العوائل الكردية من بيوتها لتحل محلها عوائل عربية ٠ وقد رافق تلك الحملة التهجيرية تصريحات لمسؤولين كبار تشير بوضوح الى ما جرى هو من اجل عروبة العراق ٠ مؤمنين الشعب العربي بان بقاء العروبة لا يكون الا بالقضاء على الشعب الكردى ٠ ان هذه الصورة ،بعمق مرارتها ،لا نرسمها على سبيل ذكر الماضي ،اذ انها حقيقة قائمة ولم يقم الحكم الحالي بأى اجراء يشعر بأنه يريد حل المشكلة حلا سلميا ،فقد مر قرابة تسعة اشهر والحال على

ما هو عليه وان لبقاء الحال مع الاقرار بسوئه دلالة لا تحتاج الى عميق تأويل ٠

يا سيادة الرئيس ،

من البديهي ان الكردى ،أسوة بالعربي في العراق ،لا يمكن ان ينعزل بالعمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة ٠وان الواقع يشير بوضوح ،ان العزل السياسي قد فرضه الحكم القائم على الشعب الكردى بطريق غير مباشر ،وآية ذلك ان الحكم القائم حصر العمل السياسي في اطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذى لا مجال للعمل السياسي خارج اطاره ٠ومن التسمية يظهر العزل السياسي للاكراد ،والا فكيف يكون مجال عمل سياسي لشعب غير عربي في تنظيم لا مكان لهم فيه ؟

هذا التساؤل يقودنا الى بديهة اخرى تؤكد قصدا خفيا هو ان الحكم الحالي يريد ان يكون الكردى عربيا او على الاقل مقدرا لكرديته لكي يتمتع بأبسط حقوق المواطنة في وطنه العراق وهو العمل السياسي ٠ ولعل في الاجراء الذى اتخذته السلطة استعجالا ،ولم تصطبر لمعرفة موقف الشعب الكردى من الاتحاد الاشتراكي العربي تمشيا مع القصد الخفي الذى فضحته البديهية التي ثبتناها آنفا ٠فقد عينت من العرب من اعتبرتهم ممثلين عن الالوية الكردية ،وفي هذا ما فيه التأكيد للتفسير الذى ذهبنا اليه ، بذلك تتجلى الحقيقة التي تؤكد ان الحكم الحالي يريد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق ٠

ايها السيد الرئيس ،

لقد تخللت الفترة من الهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ،وبرغم ان حقوق الشعب الكردى في الحكم الذاتي سلم بها الآن ،الا ان السيد رئيس الوزراء عرض وجهة نظر غريبة ومحطة لحق ثابت ومبتوت فيه ٠فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لا تملك حق الخوض في هذا الموضوع بغياب البرلمان المنتخب من الشعب ٠ان هذه الاشارة تحمل اكثر من غمط لحقوق الشعب الكردى ،اذ تنطوى على التهرب من معالجة القضية ،بحيث اصبح التهرب نهجا للحكومة وهذا مرفوض من اساسه استنادا الى الاسباب الاتية :

اولا — ان الشعب الكردى في العراق ليس طارئا ولا كان شعبا بلا ارض ولا حق ،حتى يرجىء الخوض في تثبيت حقه الى ان يكون للشعب في العراق برلمانا يقرر ٠فالشعب الكردى كأخيه الشعب العربي في العراق قديم قدم جباله وسهوله وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية واختار مشاركة العرب باختيار عام تحت اشراف دولي لتكوين العراق الذى بناه العرب والاكراد بحرية واختيار وعلى اساس المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في التزامات الحكومة العراقية منذ تأسيسها ،وما التصريح الموئن في ٢٥ مايس ١٩٣٢ الذى صادق عليه المجلس النيابي العراقي في نفس السنة ،الا واحدا من الادلة الكثيرة على ذلك ٠ فالمادة التاسعة من التصريح الآنف الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين اكراد ٠

وقد نصت المادة الاولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق المثبتة للاكراد تعتبر كقوانين اساسية لا يجوز ان ينقضها او يعارضها اى قانون او نظام او عمل رسمي لا في حينه ولا في المستقبل ،وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي ٠

مما تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراء لحق الشعب الكردى المستند الى شرعة راسخة بدأت مع تكوين العراق كدولة ،بل كان اساسا من اسس تكوينه دوليا ٠فلا حاجة لقانون جديد لتثبيت ما هو ثابت ولا يجوز لقانون جديد الغاؤه ٠

ثانيا — ان ثورة ١٤ تموز كانت مجالا لنماء القومية العربية والقومية الكردية في ذات الوقت مما جعلت الدستور المؤقت الذى صدر بعد ما ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس المشاركة في هذا الوطن ٠ وبعد ١٤ رمضان خطى الحكم خطوات اوسع في ايضاح القوميتين المتآخيتين في العراق ،فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بيانا يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردى على اساس اللامركزية ٠ومن الجدير بالذكر هو ان سيادتكم وبعضا من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان وثبتم كون الاكراد شعبا لهم حقوق اساسية في العراق وليسوا اقلية ،ولكن الذى اصبح شعارا لعامة الشعب الكردى ،هو ان الدستور المؤقت الذى اصدرتموه بعد الثامن عشر من تشرين لم يكن بمستوى الوضوح الذى كان عليه الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤ تموز وبيان المجلس الوطني بعد ١٤ رمضان بل واكثر من ذلك ان حق الشعب الكردى لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكرا غامضا ومعارضا في فصل غير رئيسي وبشكل غير واضح وغير مقبول اطلاقا ٠

ثالثا - ان الحكومه الحالية قد شرعت قوانين ذات مساس بحقوق المواطنين وواجباتهم بل وكيانهم كالقوانين الاشتراكية وشرعت قوانين ذات مساس بكيان العراق ككل كميثاق وحدة ٢٦ مايس ،كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي وبلا رجوع الى مجلس نيابي منتخب،ولكنها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردى القومية الثابتة قانونيا ودوليا تعكس الحجة وترجىء الامر معتذرة بعدم وجود مجلس نيابي منتخب.ان فيما تقدم تناقض غريب يدعو الى تساؤلات عديدة .

ايها السيد الرئيس ،

نخلص مما تقدم ان الشعب الكردى الذى ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة ابنائه لايمكنه ان يكون بجانب اى عمل ينتقص من حقوقه القومية الملحة او يعطلها وهو بقدر ما يتمسك بالحلول الهادئة المسالمة جاهز للتضحية بكل شيئ في سبيل الحفاظ على حقوقه واهدافه.ان المطلب العادل الملح هو الاستجابة لحق الشعب الكردى في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية أسوة بالدول التي تعيش فيها اكثر من قومية واحدة كيوغوسلافيا - سويسرا - الاتحاد السوفياتي - تشيكوسلوفاكيا - كندا والهند وغيرها حيث حلت هذه الدول مشكلة القوميات فيها بمراعاتها لنقطة جوهرية وهى الاعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنة فيها على قدم المساواة .

ان المصلحة الوطنية تقضي بضرورة الاخذ بروح الفهم الواضح والصدق في العمل والمبادرة للعمل على ضوء ما احتوته هذه المذكرة من نقاط حددت المشاكل والحلول ،وان اعمال ما ورد فيها تأكيد لروح الشك وسير في الدروب التي لا تؤدى الى الحل القريب الواضح الذى تفرضه المصلحة الوطنية في العراق لتسود راية الاخوة العربية الكردية وتتدعم امانى الشعبين العربي والكردى في آن واحد بعيد عن الاخطار والكوارث التي اعاقت تقدم العراق حضاريا .واملنا وطيد بان مذكرتنا هذه سوف تلقى الاهتمام المطلوب من قبل المسؤولين ونتطلع الى تعيين وفد مخول بالصلاحيات الكاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض بغية ايجاد الحلول الحاسمة النهائية للمسألة الكردية في العراق في جو من الاخوة والثقة المتبادلة .وعظم المسؤولية التاريخية يقع على كاهل من يبصر الخطأ ويمشي على درب ولا يتعداه .

الحقوق القومية للشعب الكردى :

اولا - تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي تنص على "يقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" فتصبح كما يلي "ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردى على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية" .

ثانيا - وتنفيذا لما جاء في المادة الاولى اعلاه فاننا نرى تطبيق ذلك كما يلي :

آ - تتكون وحدة ادارة تشمل الوية اربيل وكركوك والسليمانية واقضية زاخو،دهوك،عقرة،عمادية،شيخان، سنجار،تلعفر،وخانقين وجميع الاراضي والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية أو محافظة كردستان .

ب - تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذى منبثق عن مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية او المحافظة وينتخب اعضاؤه بطريق الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان ،ويكون المجلس التنفيذى مسؤولا أمام الولاية او المحافظة الذى يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبطا بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذى لولاية او محافظة كردستان .

جـ - يختص مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان لا تتعارض مع دستور الجمهورية .

د - يختص المجلس التنفيذى بالامور التالية في حدود الولاية او المحافظة :

١) تنفيذ القوانين والانظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية :العدل الادارة ،الشرطة ،التربية والتعليم ،الصحة ،الزراعة ،الغابات ،الطرق والمواصلات ،البلديات ،العمل والشؤون الاجتماعية ،الاعمار والاسكان ،المصايف ،التبغ ،وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية .

٢) تنفيذ القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تتعارض مع كيان الولاية او المحافظة .

٣) تعيين الموظفين والمستخدمين لادارة جميع شؤون الولاية او المحافظة ٤٠) تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في الولاية او المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغاتها .

٥) تتكون مالية الولاية او المحافظة من :
آ ـ الموارد المحلية والضرائب التي تجبى داخلها ٠
ب ـ حصة الولاية او المحافظة من القروض او المنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بنسبة تتفق مع عدد سكانها وما تقدم لها الحكومة المركزية من المنح والقروض ٠
جـ ـ حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والموانئ بنسبة عدد سكانها ٠
د ـ حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق ٠
٦) حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظة : تتضمن قوانين وانظمة الولاية او المحافظة الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان كضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظة والمجلس التنفيذى وغيرها ٠ ٧) المواد العامة : آ ـ يكون لسكان الولاية او المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق ٠ ب ـ تكون نسبة الموظفين الاكراد في الوزارات والادارات المركزية متناسبا مع سكان ولاية او محافظة كردستان ٠ جـ ـ يقبل في جامعة بغداد او المعاهد العالية العراقية وكذلك ترسل الى البعثات والزمالات والمنح الدراسية عدد من طلاب الولاية او المحافظة يتناسب مع عدد سكانها ٠ ٨) الشؤون العسكرية : آ ـ الابقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليه الان لحين تشكيل لجنة الولاية او المحافظة وتحويلها حينذاك الى قوة نظامية بأسم الدرك او حرس الحدود وتحديدها بعشرين ألف مسلح ٠ ب ـ يؤدى ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها ٠ جـ ـ يعاد الضباط وضباط الصف والجنود المطرودين والمحالين على التقاعد من الاكراد لاسباب سياسية قومية الى وظائفهم ،واعتبار مدة خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد ٠
د ـ يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط والضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب اذا سمح الملاك بذلك ٠ هـ ـ يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة ٠ و ـ للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذى في كردستان ،على ان لا تعرقل هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية ٠ ز ـ يكون قيام الجيش العراقي في الحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذى ٠
٩) يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردى القومية والديمقراطية وتضييق مجال تمتعه بها ٠ ١٠) فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطالب : آ ـ تتكون لجنة مشتركة بعدد متساو من الطرفين وذلك لسن قانون تشكيل ولاية او محافظة كردستان وانتخاب مجلس ولاية او محافظة ووضع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ ٠ ب ـ تبحث اللجنة المشتركة وتقرر جميع الاجراءات اللازمة وتهيئ مشاريع القوانين والانظمة التي يكون اصدارها من قبل الحكومة ضروريا لتعزيز الثقة بين الطرفين وتقوية اواصر الاخوة بين العرب والاكراد وتحاشي كل خلاف وسوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلبه التوافق والانسجام بين الحكومة المركزية ودوائرها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها ٠ جـ ـ انجاز الامور الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٠) اعلاه باسرع وقت ،وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع ٠ د ـ الاسراع بتخصيص مبالغ للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع افراد فصائل الانصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة تشكل لهذا الغرض ٠ هـ ـ تخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالاموال والارواح بسبب حوادث كردستان وذلك بأشراف لجنة مشتركة بين الطرفين تشكل باسرع وقت ٠ و ـ اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها باسرع وقت ٠ ز ـ الاسراع باعادة جميع الموظفين والمستخدمين المفصولين والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا مستقيلين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة مع تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة

انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفين والتقاعد ٠ ح - حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم ٠ ط - الاسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان واصدار العفو العام عن جميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق ٠

١١) تعديل المادة الاولى من الدستور المؤقت التي تنص على ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية الى ما يلي : " الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية " ٠

١٢) اضافة المادة التالية على الدستور المؤقت " تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذى تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية " ٠

١٣) ضمان حقوق الاقلية الكردية خارج حدود ولاية او محافظة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين ٠

١٤) في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية واى قطر عربي آخر تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليما يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمى بـ " اقليم كردستان " ٠

وفي الختام ايها السيد الرئيس ، ارجو قبول خالص احتراماتي ٠

مصطفى البارزاني

الـــى الاخوان الاعـــزاء

نزف اليكم جميعا بشرى سارة : بشرى الانتصارات الجديدة لامتنا الكردية الحبيبة ، بتشكيل مجلس قيادة الثورة واللجان المتفرعة منها ، وتقديم مذكره زعيم الثورة الكردية مصطفى البارزاني الى السلطات ، حول حقوق ومطالب شعبنا الكردى ، والبيان الجديد الصادر من حزبنا المجاهد المقدام الى الشعب .

ان مذكرة البارزاني وبيان الحزب الجديد وما تبعهما من اجراءات ملموسة لتأمين حقوق شعبنا قد أخرست كل الالسنة المغرضة واثبتت مرة اخرى ان قيادة حزبنا ، وعلى رأسها البارزاني ، كانت على صواب واتبعت تكتيكا بارعا حين وافقت على ايقاف القتال في كردستان ، تمهيدا لتحقيق الحكم الذاتي سلميا . ان البارزاني لم ولن يتخلى يوما عن حقوق شعبنا الكردى ، بل عن حقوق كل الشعب العراقي — ولكنه رجل سياسي مجرب عرف ، ويعرف ، كيف وبأى اسلوب يتوجب النضال في كل ظرف .

ان البارزاني ايستطاع ، بتكتيكه البارع المرن الذى اتبعه خلال الفترة المنصرمة ، كسب عطف وتأييد اوسع الفئات الشعبية في كردستان والعراق وفي كل العالم ، وبذلك تعززت مواقعه ، بينما تضعضعت مواقع اعدائه والمفترين عليه والمشككين باخلاصه . واذا لم يستجب حاكمو العراق لنداءه الذى هو تعبير صادق عن اماني ورغبات الشعب الكردى ، فان القوى المستعدة للنضال ، من اجل انتزاع هذه الحقوق ، ستزداد وتقوى يوما بعد يوم ، وستكون قادرة على المحافظة على مكاسب ثورة شعبنا الباسل .

ايها الاخوان الاعزاء ،

ان قوات الانصار ، بزعامة المناضل الكبير وقائد الثورة مصطفى البارزاني ، مسيطرة على جميع المناطق المحررة سابقا ، وهي وسعت هذه المناطق ، وتشارك في تسيير الامور حتى في سائر المناطق الكردية (من المدن) لصالح شعبنا الكردى .

ان البارزاني حريص على ان يحل المشكلة الكردية سلميا وعلى اساس الحكم الذاتي . وهو سيبذل اقصى الجهود من اجل حلها دون اللجوء الى الحرب . ولكنه سوف لن يتخلى عن حقوق شعبه ، مهما كان الثمن ، وسيكون على رأس القوى الثورية الكردية في المستقبل ايضا ، في حالة فرض الحرب مرة اخرى على شعبنا الكردى .

ايها الاخوان الاعزاء ،

انكم اظهرتم الوعي الرفيع والجدارة بان تعتبروا رجالا في صفوف جيشكم المناضل ، في كل مكان ، من اجل تحرر شعبكم . ونحن ندعوكم الى المزيد من العمل المثمر ، ملتفين حول حزبكم الباسل وزعيمه مصطفى البارزاني . انكم خدمتم شعبكم ، وانتم في اقطار اوربا ، ويمكنكم ان تخدموه في المستقبل ايضا بمختلف السبل والاساليب .

وفي الختام نريد ان نحيطكم علما بان مفاوضات قد جرت بين زعيم حزبنا البارزاني وبين العناصر التي انشقت على الحزب واتخذت اجراءات بحقها في موتمره السادس . ان البارزاني حريص على ان يفسح مجال العمل لكل كردى شريف يريد خدمة امته ، وهو لا يكن الحقد الشخصي على احد ، ولم يكن يريد حدوث اى شيء يضر بالحزب وبالحركة الثورية الكردية . ان مسؤولية ما جرى تقع على عاتق تلك العناصر ، التي ركب الغرور رأسها والتي عقدت ما سمي "كونفرنس" نيسان ووجهت التهم الباطلة الجائرة الى زعيم الثورة المخلص مصطفى البارزاني .

ان كل المخلصين من ابناء الشعب الكردى يأملون ان تحل وتزال المشاكل وان تتعزز وحدة شعبنا والا تذهب تضحيات شعبنا الجسام سدى .

اننا ندعو مرة اخرى جميع اخواننا الى اتباع اساليب اخوية بناءة ازاء الاخوة المخدوعين بالعناصر الانتهازية والمخطئة التى الحقت الضرر بقضية شعبنا .

تجنبوا اساليب السب والتهويش والكذب ، ولا تنجروا الى استفزازات العناصر المغرضة .

عاش شعبنا الكردى الباسل عاش حزبنا الباسل طليعة الشعب الكرد وقائده .

عاش زعيم البارتي الديمقراطي الكردى وقائد الثورة الكردية مصطفى البارزاني .

برلين — ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤

منظمة البارتي الديمقراطي الكردستاني في اوربا

بيان جمعية الطلبة الأكراد في اوروبا
حول وقف القتال في كردستان العراق

بعد مفاوضات امتدت اسابيع توصل ممثلي الحكومة العراقية مع ممثلي ثورة كوردستان الى اتفاق مبدئي لوقف اطلاق النار بغية التوصل الى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ووضع حد لاراقة دماء العرب والأكراد . وقد استقبل الشعب العراقي وشعوب العالم هذا النبأ بترحاب وسرور بالغين فانهالت البرقيات على الحكومة العراقية من كافة ارجاء العالم تهنؤها على خطوتها هذه وتحثها على الاستجابة لمطالب الشعب الكردي المشروعة والعمل على عدم تكرار المآساة التي حلت بالشعب العراقي عربا واكرادا منذ اكثر من سنتين من جراء الحرب الوحشية ضد الشعب الكردي في كردستان العراق .

ان اللجنة الادارية لجمعية الطلبة الاكراد في اوروبا اذ تعلن عن ترحيبها البالغ بهذه الاتفاقية باعتبارها خطوة اولى في طريق التوصل الى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ترى من واجبها أن تذكر الحقائق التالية :-

١ - بعد أن شعرت الحكومة العراقية بفشل هجومها العسكري على كردستان على الرغم من الاساليب الوحشية التي استعملتها ضد الثوار وضد السكان الآمنين والتي لا يسع المجال هنا لذكرها بدأت تحاول منذ اواسط آب ١٩٦٣ الدخول من جديد في مفاوضات مع الثوار واستمرت هذه المحاولات اكثر من شهر ونصف دون ان تؤدي الى اية نتيجة ايجابية وذلك لانعدام الثقة - بحق - لدى الجانب الكردي ولعدم جدية الحكومة بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي التي شهد العالم على عدالتها وشرعيتها وهكذا انقطعت هذه المحاولات الى أن حدث انقلاب ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ بعد أن بلغ السيل الزبى تحت وطأة الحكم البعثي المجرم وحرسه القومي الفاشست فقامت الحكومة الجديدة ببعض الترقيعات في الوضع فحلت الحرس القومي وأطاحت بالرؤوس البعثية المجرمة ولكن دون أي تغيير جوهري في طبيعة الحكم .

٢ - عندما حدث الانقلاب كانت الثورة في كردستان على قدم وساق ولم يمضي شهر واحد على الانقلاب المذكور حتى استطاع الثوار البواسل تطهير مناطق واسعة من رجس القوات الحكومية المعتدية التي دب الذعر والتفسخ في صفوفها وانهارت معنوياتها فكانت تلوذ بالفرار امام هجمات الثوار وهي تجر ورائها اذيال الخسة والعار . وفي هذه الفترة ايضا تم دحر (كتيبة اليرموك) التي ارسلها عفالقة سوريا لمساندة الحكومة العراقية في حربها العدوانية ضد الشعب الكردي ففي هجوم واحد فقط جرى عليها في ٢ /١٢ /٩٦٣ تكبدت ٣٤ قتيلا و١٦ اسيرا واستولى الثوار على غنائم كثيرة فتلقت بذلك درسا لن تنساه ابدا واضطرت على الانسحاب الى سوريا وهي في وضع مزري لا تحسد عليه . وفي هذا الوقت بالذات كانت الحكومة العراقية تصدر بين فترة واخرى بيانات مضحكة تطلب فيها من الثوار القاء اسلحتهم وتسليم انفسهم للى السلطات الحكومية . وكان الشعب الكردي وجيشه الباسل يتلقى هذه البيانات بالضحك والسخرية .

٣ - في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ انعقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة . فنصح بعض وفود الدول العربية الوفد العراقي بحل المسألة الكردية بالطرق السلمية بعد أن ظهر للجميع عدم جدوى الاستمرار في الحملات العسكرية ضد الاكراد وبالاخص بعد الفشل الذريع الذي منى به الجيش العراقي طوال السنتين الماضيتين . كما أن استمرار الحرب في كوردستان تجعل الحكومة في وضع ضعيف وتكلف ميزانيتها مبالغ باهظة وتسهل على اعدائها الاطاحة بها كما بالنسبة لحكومتي عبد الكريم قاسم والبعثيين ولا مصلحة للعرب في هذه الحرب وهم يواجهون خطر اسرائيل .

وهكذا تحت ضغط ثورة كردستان والضغط الشعبي في العراق وتحت ضغط الرأي العام العربي والعالمي حاولت الحكومة العراقية التوصل الى اتفاق مع الثوار لوقف القتال وحل المشكلة

بصورة سلمية فوجدت لدى الثوار كل ترحيب للفكرة اذا لم يكونوا في يوم من الأيام طلاب حرب وانما طلاب حق . وبعد عدة جلسات بين الجانبين في احدى قرى كرد ستان توصل الطرفان في اوائل شباط الماضي الى اتفاق مبدئي لوقف اطلاق النار والدخول في المفاوضات من جديد من اجل حل المسألة سلميا وأعلن عن ذلك رسميا في بغداد في مساء اليوم العاشر من شباط ١٩٦٤ .

٤ ـ ان النقاط الواردة في البيان الحكومي ليس الا اتفاق النهائي بين الطرفين كما تحاول الحكومة ايهام الناس بها وانما هي نقاط مبدئية تقوم الحكومة بتنفيذها حالا كشرط للدخول في المفاوضات بشأن المسائل التفصيلية . وبالفعل قامت الحكومة باطلاق سراح عدد من الأكراد دون المحكومين وقامت برفع الحصار الاقتصادي المضروب على كردستان وسحبت بعض القطعات العسكرية من كردستان ولكن على الرغم من مرور شهر على ايقاف القتال فموقف الحكومة مازال غامضا والمطاليب الأساسية مازالت غير محققة وعلى رأسها الحكم الذاتي لكردستان الذي وحده يستطيع بالتعاون مع الحكومة المركزية تحقيق الحلول التالية لاعادة الاستقرار والطمأنينة الى ربوع كردستان وتأمين الحقوق الثقافية والقومية للشعب الكردي وغيرها من المطاليب . وبغير تحقيق مطلب الحكم الذاتي فان احدا لن يلقي السلاح والجيش العربي لكردستان سيحتفظ بمواقعه الى ان تتم الموافقة النهائية على هذا المطلب الأساسي الذي لا يمكن التنازل عنه .

ان الشعب الكردي بعد التجارب القاسية التي مر بها والتضحيات الكبيرة التي قدمها والجرائم التي ارتكبت بحقه لا يمكن ان يرضى بأنصاف الحلول ولا يمكن ان ينسى دماء شهدائه الابرار الذين ضحوا بحياتهم في سبيل تحقيق مطاليبه العادلة . ان النتائج التي يتوصل اليها الطرفان المتفاوضان يجب ان تتناسب مع هذه التضحيات والأموال التي كابدها شعبنا في ظل الدكتاتورية الفاشية والبعثية المجرمة بحيث تؤمن الحكم الذاتي لكردستان وتؤمن الاستقرار والديمقراطية في العراق .

اننا نأمل ان تواصل شعوب وحكومات العالم مساندتها لشعبنا الكردي في مطاليبه المشروعة وأن وان تبذل جهودها من أجل ان تتكلل المفاوضات الدائرة بالنجاح منعا لاراقة الدماء العربية والكردية من جديد ولسد الباب بوجه الاستعمار وعملائه الذين يحاولون الاصطياد في الماء العكر واستمرار مؤامراتهم من خلال هذه الفترة على الشعبين العربي والكردي . وأننا لواثقون بأن التقدميين سيكونون لشعبنا في مطاليبه العادلة والعون للاستعمار ومؤامراته . عاش شعبنا الكردي وجيشه الثوري الباسل عاشت الجمهورية العراقية جمهورية العرب والأكراد دعمة ديموقراطية مرفهة .

اللجنة الادارية العامة لجمعية

الطلبة الأكراد في اوروبا

آذار ١٩٦٤

بيان جمعية الطلبة الأكراد في اوروبا
حول وقف القتال في كردستان العراق

بعد مفاوضات امتدت اسابيع توصل ممثلي الحكومة العراقية مع ممثلي ثورة كوردستان الى اتفاق مبدئي لوقف اطلاق النار بغية التوصل الى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ووضع حد لاراقة دماء العرب والأكراد . وقد استقبل الشعب العراقي وشعوب العالم هذا النبأ بترحاب وسرور بالغين فانهالت البرقيات على الحكومة العراقية من كافة ارجاء العالم تهنؤها على خطوتها هذه وتحثها على الاستجابة لمطالب الشعب الكردي المشروعة والعمل على عدم تكرار المآساة التي حلت بالشعب العراقي عربا واكرادا منذ اكثر من سنتين من جراء الحرب الوحشية ضد الشعب الكردي في كردستان العراق .

ان اللجنة الادارية لجمعية الطلبة الاكراد في اوروبا اذ تعلن عن ترحيبها البالغ بهذه الاتفاقية باعتبارها خطوة اولى في طريق التوصل الى حل سلمي للمسألة الكردية في العراق ترى من واجبها أن تذكر الحقائق التالية :-

١ - بعد أن شعرت الحكومة العراقية بفشل هجومها العسكري على كردستان على الرغم من الاساليب الوحشية التي استعملتها ضد الثوار وضد السكان الآمنين والتي لا يسع المجال هنا لذكرها بدأت تحاول منذ اواسط آب ١٩٦٣ الدخول من جديد في مفاوضات مع الثوار واستمرت هذه المحاولات اكثر من شهر ونصف دون ان تؤدي الى اية نتيجة ايجابية وذلك لانعدام الثقة - بحق - لدى الجانب الكردي ولعدم جدية الحكومة بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي التي شهد العالم على عدالتها وشرعيتها وهكذا انقطعت هذه المحاولات الى أن حدث انقلاب ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ بعد أن بلغ السيل الزبى تحت وطأة الحكم البعثي المجرم وجرعه التوميء الفاشست فقامت الحكومة الجديدة ببعض الترقيعات في الوضع فحلت الحرس القومي وأطاحت بالرؤوس البعثية المجرمة ولكن دون أي تغيير جوهري في طبيعة الحكم .

٢ - عندما حدث الانقلاب كانت الثورة في كردستان على قدم وساق ولم يمضي شهر واحد على الانقلاب المذكور حتى استطاع الثوار البواسل تطهير مناطق واسعة من رجس القوات الحكومية المعتدية التي دب الذعر والتفسخ في صفوفها وانهارت معنوياتها فكانت تلوذ بالفرار امام هجمات الثوار وهي تجر ورائها اذيال الخسة والعار . وفي هذه الفترة ايضا تم دحر (كتيبة اليرموك) التي ارسلها عفالقة سوريا لمساندة الحكومة العراقية في حربها العدوانية ضد الشعب الكردي ففي هجوم واحد فقط جرى عليها في ٢ / ١٢ / ٩٦٣ تكبدت ٣٤ قتيلا و١٦ اسيرا واستولى الثوار على غنائم كثيرة فتلقت بذلك درسا لن تنساه ابدا واضطرت على الانسحاب الى سوريا وهي في وضع مزري لا تحسد عليه . وفي هذا الوقت بالذات كانت الحكومة العراقية تصدر بين فترة واخرى بيانات مضحكة تطلب فيها من الثوار القاء اسلحتهم وتسليم انفسهم الى السلطات الحكومية . وكان الشعب الكردي وجيشه الباسل يتلقى هذه البيانات بالضحك والسخرية .

٣ - في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ انعقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة . فنصح بعض وفود الدول العربية الوفد العراقي بحل المسألة الكردية بالطرق السلمية بعد أن ظهر للجميع عدم جدوى الاستمرار في الحملات العسكرية ضد الاكراد وبالاخص بعد الفشل الذريع الذي منى به الجيش العراقي طوال السنتين الماضيتين . كما أن استمرار الحرب في كوردستان تجعل الحكومة في وضع ضعيف وتكلف ميزانيتها مبالغ باهظة وتسهل على اعدائها الاطاحة بها كما بالنسبة لحكومتي عبد الكريم قاسم والبعثيين ولا مصلحة للعرب في هذه الحرب وهم يواجهون خطر اسرائيل .

وهكذا تحت ضغط ثورة كردستان والضغط الشعبي في العراق وتحت ضغط الرأي العام العربي والعالمي حاولت الحكومة العراقية التوصل الى اتفاق مع الثوار لوقف القتال وحل المشكلة

بصورة سلمية فوجدت لدى الثوار كل ترحيب للفكرة اذ لم يكونوا في يوم من الأيام طلاب حرب وانما طلاب حق . وبعد عدة جلسات بين الجانبين في احدى قرى كرد ستان توصل الطرفان في اوائل شباط الماضي الى اتفاق مبدئي لوقف اطلاق النار والدخول في المفاوضات من جديد من اجل حل المسألة سلميا وأعلن عن ذلك في اذاعة بغداد في مساء اليوم العاشر من شباط ١٩٦٤ .

٤ - ان النقاط الواردة في البيان الحكومي ليس الا اتفاق النهائي بين الطرفين كما تحاول الحكومة ايهام الناس بها وانما هي نقاط مبدئية تقوم الحكومة بتنفيذها حالا كشرط للدخول في المفاوضات بشأن المسائل التفصيلية . وبالفعل قامت الحكومة باطلاق سراح عدد من الأكراد دون المحكومين وقامت برفع الحصار الاقتصادي المضروب على كردستان وسحبت بعض القطعات العسكرية من كردستان ولكن على الرغم من مرور شهر على ايقاف القتال فموقف الحكومة مازال غامضا والمطاليب الأساسية مازالت تعبر محققة وعلى رأسها الحكم الذاتي لكردستان الذي وعده يستطيع بالتعاون مع الحكومة المركزية تحقيق الخطوات التالية لاعادة الاستقرار والطمأنينة الى ربوع كردستان وتأمين الحقوق الثقافية والقومية للشعب الكردي وغيرها من المطاليب . وبغير تحقيق مطلب الحكم الذاتي فان احدا لن يلقي السلاح والجيش الشعبي لكردستان سيحتفظ بمواقعه الى ان تتم الموافقة النهائية على هذا المطلب الأساسي الذي لا يمكن التنازل عنه .

ان الشعب الكردي بعد التجارب القاسية التي صرعاه والتضحيات الكثيرة التي قدمها والجرائم التي ارتكبت بحقه لا يمكن ان يرضى بأنصاف الحلول ولا يمكن ان ينسى دماء شهدائه الابرار الذين ضحوا بحياتهم في سبيل تحقيق مطاليبه العادلة . ان النتائج التي يتوصل اليها الطرفان المتفاوضان يجب ان تتناسب مع هذه التضحيات والأموال التي كابدها شعبنا في ظل الدكتاتورية الناصرية والبعثية المجرمة بحيث تؤمن الحكم الذاتي لكردستان وتؤمن الاستقرار والديمقراطية في العراق .

اننا نأمل ان تواصل شعوب وحكومات العالم مساندتها لشعبنا الكردي في مطاليبه المشروعة وأن وان تبذل جهودها من أجل ان تتكلل المفاوضات الدائرة بالنجاح منعا لاراقة الدماء العربية والكردية من جديد ولسد الباب بوجه الاستعمار وعملائه الذين يحاولون الاصطياد في الماء العكر واسرار مؤامراتهم من خلال هذه النضرة على الشعبين العربي والكردي . وأننا لواثقون بأن التقدميين لشعبنا في مطاليبه العادلة والحرة الاستعمار ومؤامراته . عامة شعبنا الكردي وجيشه الثوري الباسل عامة الجمهورية العراقية جمهورية العرب والأكراد حرة ديموقراطية مرفهة .

اللجنة الادارية العامة لجمعية

الطلبة الأكراد في اوروبا

آذار ١٩٦٤

للحقيقة والتاريخ

" ان الثورة الكردية المسلحة مصممة على مواصلة الكفاح حتى النصر لانهاء دكتاتورية قاسم ومن اجل الديمقراطية في العراق والوصول الى حل ديمقراطي عادل للمسألة الكردية في العراق "

من بيان اللجنة الادارية العامة للجمعية الصادر في ١٨ /٩ /٩٦١

" اننا بالاستناد الى قوة شعبنا الموحدة وبمساندة الرأي العام العالمي واثقون من النصر . ان تجاوب الشعوب في هذا العصر تؤكد لنا بوضوح بأن ليس هناك قوة في العالم تستطيع القضاء على شعبنا صمم على الكفاح من أجل الحرية "

من بيان اللجنة الادارية العامة في ايلول ١٩٦٢ .

" ان تأريخ الحكومات المبادة في العراق وخصوصا حكومة قاسم يؤكد على ان اية حكومة تستند في حكمها الى الحراب وتعجز الحريات الديمقراطية عن الشعب ولا تعترف بالحقوق القومية العادلة للشعب الكردي ستنهار بلاشك ولن يكون مصيرها بأحسن حالا من مصير حكومتي نوري السعيد وعبد الكريم قاسم . اننا نرجو ان تتكلل المفاوضات الدائرة الآن في بغداد بين الوفد الكردي والحكومة الجديدة بالنجاح وان يعود السلام والطمأنينة الى ربوع كردستاننا العزيزة واذا لم يكن من الحرب بد فالذئب لا يقع على بقوات الكردية المسلحة بل على اولئك الذين لا يؤمنون بحق شعبنا الكريم في الحياة الحرة الكريمة في وطنه كردستان . ان شعبنا لن يلقي السلاح الا بعد ان يحصل على حقوقه كاملة غير منقوصة وسيبقى شعارنا على الدوام كردستان او الفناء . "

من بيان اللجنة الادارية العامة في نيسان ١٩٦٣ .

" ان المعركة الدائرة الآن في ربوع كردستان هي بالنسبة لحزب البعث بحق وليس بالنسبة للشعب العربي النبيل " معركة مصيرية " كما جاء على لسان قادته المغامرين وان هناك مصيرا واحدا ينتظر حزب البعث هو موته الأبدي لا في العراق فحسب بل في العالم العربي كله .

ان الاسابيع القادمة ستثبت اكثر فاكثر بان قادة البعث قد اخطأوا في الحساب وان جبال كردستان هي اقوى وامنع من قواتهم المرتزقة وحرابهم الفاشستية .

ان وحدة النضال بين الشعبين العربي والكردي ستقضي بلا ريب على حكم الطغاة . "

" ان عصابة البعث في العراق ترى نفسها على شفا جرف هار انها تعاني سكرات الموت تحت ضربات الشعب وترى نهايتها المحزنة بأم عينيها وما استكبارها واستشراسها الا دليلا على ضعفها وافلاسها على النطاقين السياسي والعسكري " وما يحيق المكر السيء الا بأهله " . ان ثورة كردستان ومساندة الشعب العراقي لها ستعجل انهيار حكومة البعث وتضمن للعراق مستقبلا مشرقا في ظل نظام ديمقراطي سليم يؤمن الاستقرار والحرية للشعب العراقي والحكم الذاتي لكردستان فلنعمل يدا واحدة من اجل عراق ديمقراطي حر لا مكان فيه للأوغاد الفاشستية ولا للمستعمرين وأذنابهم . "

من بيان اللجنة الادارية العامة في ٢٢/٧/١٩٦٣ .

بمناسبة قرب حلول عيد نوروز المجيد تقدم اللجنة الادارية العامة تهانيها الخالصة وأحر تحياتها النضالية الى كافة اعضاء الجمعية والى ابناء شعبنا المخلصين في كافة اجزاء كردستان والى جيشه الثوري الباسل في كردستان العراق بضباطه وجنوده الاشاوس وهي تأمل ان يحل هذا العيد وشعبنا الكردي في كردستان العراق يتمتع بحقوقه القومية والديمقراطية على اساس الحكم الذاتي وان يلهم هذا العيد ابناء شعبنا في كافة اجزاء كردستان لتوحيد صفوفهم ومواصلة النضال من اجل حقوقهم القومية المشروعة .

بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني حول تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

من دواعي الابتهاج والافتخار ان نرف الى شعبنا الكردى والى اصدقائنا في كل مكان ،بشرى تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق ،الذى جاء كتعبير واقعي عن رغبة الشعب في ارساء أسس ثورته على قواعد متينة من الضبط والتنظيم وكتطبيق لجزء من اهدافنا التي وردت في المذكرات العديدة التي قدمناها الى المسؤولين في الحكومة العراقية حول تشكيل مجلس تشريعي في كردستان يأخذ على عاتقه مهمة تشريع قوانين الثورة ــ وينفذها بواسطة جهاز آخر ينبثق عنه يسمى بالمكتب التنفيذى ــ ٠

لقد بذل المخلصون محاولات متكررة فيما مضى لاخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود ،الا ان هذه المحاولات كانت تصطدم في كل مرة ببعض العقبات التي كانت تحول دون ذلك ،الا ان ضرورات الواقع وادراك قيادة الثورة الكردية لهذه المتطلبات قد اسفرت في النهاية عن تشكيل هذا المجلس الذى يعتبر بحق مرحلة جديدة في حياة الثورة الكردية المجيدة ٠

وفي ما بين التاسع والسابع عشر من تشرين الاول عقد مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق عدة اجتماعات لغرض دراسة الوضع العام للثورة واتخاذ ما يلزم لدعم وتعزيز اجهزتها من النواحي السياسية والادارية والعسكرية والقضائية والمالية لكي تستكمل الثورة شروط وعوامل انتصارها الاكيد وكي يجني شعبنا الكردى المكافح ثمار ثورته الدامية الجبارة ويتمتع بالحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية متحررة ٠

وقد حضر هذه الاجتماعات أعضاء المجلس من قادة الحزب وامراء فصائل الانصار ورؤساء العشائر الوطنية كما حضره وفد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردى في سوريا ورئيس جمعية الطلبة الاكراد في اوربا وسكرتير لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردى وممثل من اخواننا المسيحيين في كردستان وعدد من الضيوف من كبار المساهمين في الثورة الكردية ٠

ثم القى قائد الثورة مصطفى البارزاني كلمة قيمة ،اشاد فيها بالبطولات الخارقة والمقاومة الباسلة التي ابداها شعبنا طيلة السنوات الثلاث المنصرمة دفاعا عن حقه في الحياة وحقوقه القومية المشروعة ،ثم تحدث عن مدى الظلم الفادح الذى انزله المعتدون بالشعب الكردى والى تلكؤ الحكومة في الاستجابة لمطاليب الثورة العادلة ثم دعى الجميع الى توحيد الصفوف والى نبذ المصالح الشخصية للاندماج بمصلحة الشعب والسير قدما في طريق الكفاح للوصول الى اهدافنا وغاياتنا القومية ٠ واختتم خطابه بالاشارة الى اننا سوف ننتهج الوسائل السلمية لانتزاع حقوقنا وبخلافه فأن الشعب لا يمكن ان يحيد او يفرط بحقوقه القومية التي ضحى بالكثير من اجلها ٠

وبعد الانتهاء من تلاوة الكلمات والخطب ،انقسم اعضاء المجلس الى خمس لجان ،لجنة الدستور واللجنة القضائية واللجنة العسكرية واللجنة الادارية واللجنة المالية لغرض وضع القوانين والانظمة الخاصة بجميع النواحي الثورة في كردستان العراق ٠

وقد انتهت هذه الاجتماعات في السابع عشر من هذا الشهر بعد المصادقة على قرارات اللجان من قبل المجلس وانتخاب اعضاء المكتب التنفيذى الذى سيأخذ على عاتقه اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة لوضع هذه القرارات والانظمة موضع التطبيق ٠

ان حزبنا ،اذ يسره ان يعلن هذه الخطوات الهامة لشعبنا الكردى يتطلع في الوقت نفسه الى اسناد وشد أزر هذه الاجهزة الثورية الجديدة التي ستكون اساسا ونواة لممارسة شعبنا لحقوقه القومية في الحكم الذاتي ٠

الحزب الديمقراطي الكردستاني

٢٥ / ١٠ / ١٩٦٤ ٠

مذكرة ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردى في العراق ـ المقدمة الى حكومة الجمهورية العراقية
في ١١ ـ ١٠ ـ ١٩٦٤

الموضوع: ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردى في العراق ٠

سيادة المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم،
سيادة الفريق طاهر يحيى ،رئيس الوزراء المحترم،
سيادة الرئيس،

بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردى في العراق نصدر بشعور مخلص نبيل هذه المذكرة ونقدمها عرضا للواقع بكل ما فيه من مرارة ،بروح تؤمن بالسلم والعقل ،طريقان يوصلان لنتائج طيبة بعيدة عن روءى الدم الفاجع الذى لطخ الذرى الشم والسهوب الخضر ،دم الشعب الحر، الذى فرض عليه السير في درب الالم وهو يريد العيش الكريم ٠

ان ما ستحمله المذكرة من صور واراء هي اجماع الكثرة الكاثرة من الشعب الكردى ٠ انها كلمات حق يسنده الواقع التاريخي والقانوني وارادة الحياة بعيدة عن شوائع التشويه والتضليل ٠

ايها السيد الرئيس

منذ ان ارتد شبح الموت عن كردستان حاسرا ومدت بوادر السلام وانفتح المجال للحوار الهادئ لحل ما تعقد وحتى اليوم وقت قارب العام دون ان يلمس الشعب الكردى اى تجسيد للامل القليل الذى فتحت بابه هدنة ايقاف القتال ٠ ولعلنا نملك الحق وقولها مزوجة بالمرارة ،ان بذور الثقة قد زرعت ولم تخضر وكل الامل ان تورق وتزهر وان الذى ينظر بدقة يشعر ويحس باليأس والجفاف ولنستقرئ ما حدث :

في حق المواطنة في العراق وتكافؤ الفرص نظريا وواقعيا له حدود واضحة بينة تفصل بين الحق والواجب ٠ ولكن الفرد الكردى اصبح اليوم يعيش واقعا انعدمت فيه حدود الحق وتجسدت فيه حقوق الواجب بشكل كاد يساوى في الفهم معنى من معاني التمييز العنصرى الذى شجبته الانسانية ٠ ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف العامة، المدنية والعسكرية سدت في وجوه الاكراد ،اذ يوجد ما يقارب الالف من كبار موظفي الدولة وبضعة الاف من كبار ضباط القوات المسلحة ليس بينهم من الاكراد الا الاقل القليل بحيث لم يتجاوز اصابع اليد ٠

ومن صور ذلك ايضا ان وزارة النفط كانت تضم دائرة اسمها "تعريق الشركات النفطية" ولكنها اصبحت اخيرا "تعريب الشركات النفطية" ٠ وبين التعريق والتعريب يضيع الحق الكردى بعد ان كان له ذلك ٠

ومن صور ذلك ،كذلك ،ان ما صرف في بضعة اشهر على تدمير كردستان ،وقد قارب المائة مليون دينار، اعلن الحكم الحالي في العراق بعد الثامن عشر من تشرين الثاني وتمهيد من الدعاية والضجيج انه خصص خمسة ملايين دينار سنويا لتعمير ما كلف تخريبه في اشهر ،مائة مليون دينار ٠ وليت الامر وقف عند هذه الخطوط "المصورة" بل تعداها الى مزيد من "المغفرة" اذ لم يتصرف من ذلك التخصيص الضئيل الا بضعة الاف من الدنانير وكان وجه الصرف وهما وجه الغرابة على اعادة بناء المخافر والطرق العسكرية ٠ والاكثر غرابة، ان البعض الاخر ذهب لجيوب الجاش، اولئك الذين تسميهم السلطة بالفرسان ،بالرغم من انهم لا زالوا يرهقون ميزانية الدولة ومخصصات طائلة لقاء استعدائهم على حق الشعب الكردى وابائحتها لهم القتل والسلب والنهب ٠ ومن صور ذلك ما عاناه الشعب الكردى من ابادة بكل اسلحة الفتك والدمار وما حل بالقرى والامنين من حرق وقتل ،كما حدث في السليمانية واربيل والموصل وكركوك وخانقين ،مدنا وقصبات وقرى ،بشكل يذكر بأبادة الجنس كل ذلك بمسوؤلية البعض ممن هم في المسوؤلية اليوم ٠ نقول انه رغم ذلك فقد نفذت عملية تهجير الاكراد اذ أخليت (٣٧) قرية من قرى اربيل من مالكيها وساكنيها من الفلاحين وعطيت لعشائر عربية اسكنت فيها وزودت بالحماية والمال وما يعينهم على الزرع بقصد تعريب المنطقة ٠ وفي كركوك ـ المدينة ـ طردت الالوف من العوائل الكردية من بيوتها لتحل محلها عوائل عربية ٠ وقد رافق تلك الحملة التهجيرية تصريحات لمسوؤلين كبار تشير بوضوح الى ما جرى هو من اجل عروبة العراق ،موهمين الشعب العربي بان بقاء العروبة لا يكون الا بالقضاء على الشعب الكردى ٠ ان هذه الصورة ،بعمق مرارتها ،لا نرسمها على سبيل ذكر الماضي ،اذ انها حقيقة قائمة ولم يقم الحكم الحالي بأى اجراء يشعر بأنه يريد حل المشكلة حلا سلميا ،فقد مر قرابة تسعة اشهر والحال على

ما هو عليه وان لبقاء الحال مع الاقرار بسوئه دلالة لا تحتاج الى عميق تأويل ٠

يا سيادة الرئيس ،

من البديهي ان الكردى ،أسوة بالعربي في العراق ،لا يمكن ان ينعزل بالعمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة ٠وان الواقع يشير بوضوح ،ان العزل السياسي قد فرضه الحكم القائم على الشعب الكردى بطريق غير مباشر ،وآية ذلك ان الحكم القائم حصر العمل السياسي في اطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذى لا مجال للعمل السياسي خارج اطاره ٠ومن التسمية يضهر العزل السياسي للاكراد ،والا فكيف يكون مجال عمل سياسي لشعب غير عربي في تنظيم لا مكان لهم فيه ؟

هذا التساؤل يقودنا الى بديهة اخرى تؤكد قصدا خفيا هو ان الحكم الحالي يريد ان يكون الكردى عربيا او على الاقل عادرا لكرديته لكي يتمتع بأبسط حقوق المواطنة في وطنه العراق وهو العمل السياسي ٠ ولعل في الاجراء الذى اتخذته السلطة استعجالا ،ولم تصطبر لمعرفة موقف الشعب الكردى من الاتحاد الاشتراكي العربي تمشيا مع القصد الخفي الذى فضحته البديهية التي ثبتناها آنفا ٠فقد عينت من العرب من اعتبرتهم ممثلين عن الالوية الكردية ،وفي هذا ما فيه التأكيد للتفسير الذى ذهبنا اليه ، بذلك تتجلى الحقيقة التي تؤكد ان الحكم الحالي يريد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق ٠

ايها السيد الرئيس ،

لقد تخللت الفترة من الهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ،وبرغم ان حقوق الشعب الكردى في الحكم الذاتي سلم بها الآن ،الا ان السيد رئيس الوزراء عرض وجهة نظر غريبة ومعطلة لحق ثابت ومبتوت فيه ٠فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لا تملك حق الخوض في هذا الموضوع بغياب البرلمان المنتخب من الشعب ٠ان هذه الاشارة تحمل اكثر من غمط لحقوق الشعب الكردى ،اذ تنطوى على التهرب من معالجة القضية ،بحيث اصبح التهرب نهجا للحكومة وهذا مرفوض من اساسه استنادا الى الاسباب الاتية :

اولا ـ ان الشعب الكردى في العراق ليس طارئا ولا كان شعبا بلا ارض وبلا حق ،حتى يرجىء الخوض في تثبيت حقه الى ان يكون للشعب في العراق برلمانا يقرر ٠فالشعب الكردى كأخيه الشعب العربي في العراق قديم قدم جباله وسهوله وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية واختار مشاركة العرب بأختيار عام تحت اشراف دولي لتكوين العراق الذى بناه العرب والاكراد بحرية واختيار وعلى اساس المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في التزامات الحكومة العراقية منذ تأسيسها ،وما التصريح الموئن في ٢٥ مايس ١٩٣٢ الذى صادق عليه المجلس النيابي العراقي في نفس السنة ،الا واحدا من الادلة الكثيرة على ذلك ٠ فالمادة التاسعة من التصريح الآنف الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين اكراد ٠

وقد نصت المادة الاولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق المثبتة للاكراد تعتبر كقوانين اساسية لا يجوز ان ينقضها او يعارضها اى قانون او نظام او عمل رسمي لا في حينه ولا في المستقبل ،وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي ٠

مما تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراء لحق الشعب الكردى المستند الى شرعة راسخة بدأت مع تكوين العراق كدولة ،بل كان اساسا من اسس تكوينه دوليا ٠فلا حاجة لقانون جديد لتثبيت ما هو ثابت ولا يجوز لقانون جديد الغاؤه ٠

ثانيا ـ ان ثورة ١٤ تموز كانت مجالا لنماء القومية العربية والقومية الكردية في ذات الوقت مما جعلت الدستور المؤقت الذى صدر بعد ما ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس المشاركة في هذا الوطن ٠ وبعد ١٤ رمضان خطى الحكم خطوات اوسع في ايضاح القوميتين المتآخيتين في العراق ،فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بيانا يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردى على اساس اللامركزية ٠ومن الجدير بالذكر هو ان سيادتكم وبعضا من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان وثبتم كون الاكراد شعبا لهم حقوق اساسية في العراق وليسوا اقلية ،ولكن الذى اصبى مشاعر عامة الشعب الكردى ،هو ان الدستور المؤقت الذى اصدرتموه بعد الثامن عشر من تشرين لم يكن بمستوى الوضوح الذى كان عليه الدستور الموقت بعد ثورة ١٤ تموز وبيان المجلس الوطني بعد ١٤ رمضان بل واكثر من ذلك ان حق الشعب الكردى لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكرا غامضا وعارضا في فصل غير رئيسي وبشكل غير واضح وغير مقبول اطلاقا ٠

ثالثا - ان الحكومه الحالية قد شرعت قوانين ذات مساس بحقوق المواطنين وواجباتهم بل وكيانهم كالقوانين الاشتراكية وشرعت قوانين ذات مساس بكيان العراق ككل كميثاق وحدة ٢٦ مايس ،كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي وبلا رجوع الى مجلس نيابي منتخب،ولكنها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردى القومية الثابتة قانونيا ودوليا تعكس الحجة وترجىء الامر معتذرة بعدم وجود مجلس نيابي منتخب.ان فيما تقدم تناقض غريب يدعو الى تساؤلات عديدة .

ايها السيد الرئيس ،

نخلص مما تقدم ان الشعب الكردى الذى ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة ابنائه لايمكنه ان يكون بجانب اى عمل ينتقص من حقوقه القومية الملحة او يعطلها وهو بقدر ما يتمسك بالحلول الهادئة المسالمة جاهز للتضحية بكل شيئ في سبيل الحفاظ على حقوقه واهدافه.ان المطلب العادل الملح هو الاستجابة لحق الشعب الكردى في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية أسوة بالدول التي تعيش فيها اكثر من قومية واحدة كيوغوسلافيا - سويسرا - الاتحاد السوفياتي - تشيكوسلوفاكيا - كندا والهند وغيرها حيث حلت هذه الدول مشكلة القوميات فيها بمراعاتها لنقطة جوهرية وهى الاعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنة فيها على قدم المساواة .

ان المصلحة الوطنية تقضي بضرورة الاخذ بروح الفهم الواضح والصدق في العمل والمبادرة للعمل على ضوء ما احتوته هذه المذكرة من نقاط حددت المشاكل والحلول ،وان اعمال ما ورد فيها تأكيد لروح الشك وسير في الدروب التي لا تؤدى الى الحل القريب الواضح الذى تفرضه المصلحة الوطنية في العراق لتسود راية الاخوة العربية الكردية وتتدعم اماني الشعبين العربي والكردى في آن واحد بعيد عن الاخطار والكوارث التي اعاقت تقدم العراق حضاريا .واملنا وطيد بان مذكرتنا هذه سوف تلقى الاهتمام المطلوب من قبل المسؤولين ونتطلع الى تعيين وفد مخول بالصلاحيات الكاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض بغية ايجاد الحلول الحاسمة النهائية للمسألة الكردية في العراق في جو من الاخوة والثقة المتبادلة .وعظم المسؤولية التاريخية يقع على كاهل من يبصر الخطأ ويمشي على درجه ولا يتعداه .

الحقوق القومية للشعب الكردى :

اولا - تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من الدستور الموقت التي تنص على "يقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" فتصبح كما يلي "ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردى على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية" .

ثانيا - وتنفيذا لما جاء في المادة الاولى اعلاه فاننا نرى تطبيق ذلك كما يلي :

آ - تتكون وحدة ادارة تشمل الوية اربيل وكركوك والسليمانية واقضية زاخو ،دهوك ،عقرة ،عمادية ،شيخان ، سنجار ،تلعفر ،وخانقين وجميع الاراضي والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية أو محافظة كردستان .

ب - تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذى منبثق عن مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية او المحافظة وينتخب اعضاؤه بطريق الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان ،ويكون المجلس التنفيذى مسؤولا أمام الولاية او المحافظة الذى يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبطا بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذى لولاية او محافظة كردستان .

جـ - يختص مجلس الولايه او المحافظة بتشريع القوانين والانظمه المحلية لادارة شؤون كردستان لا تتعارض مع دستور الجمهورية .

د - يختص المجلس التنفيذى بالامور التالية في حدود الولاية او المحافظة :

١) تنفيذ القوانين والانظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية :العدل الادارة ،الشرطة ،التربية والتعليم ،الصحة ،الزراعة ،الغابات ،الطرق والمواصلات ،البلديات ،العمل والشؤون الاجتماعية ،الاعمار والاسكان ،المصايف ،التبغ ،وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية .

٢) تنفيذ القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تتعارض مع كيان الولاية او المحافظة .

٣) تعيين الموظفين والمستخدمين لادارة جميع شؤون الولايه او المحافظة .٤) تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في الولاية او المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغاتها .

[illegible] المستند حلا سلميا ،فقد مر قرابة تسعة اشهر والحال على

٥) تتكون مالية الولاية او المحافظة من :
آ ـ الموارد المحلية والضرائب التي تجبى داخلها ٠
ب ـ حصة الولاية او المحافظة من القروض او المنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بنسبة تتفق مع عدد سكانها وما تقدم لها الحكومة المركزية من المنح والقروض ٠
جـ ـ حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والموانئ بنسبة عدد سكانها ٠
د ـ حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق ٠
٦) حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظة : تتضمن قوانين وانظمة الولاية او المحافظة الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان كضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظة والمجلس التنفيذى وغيرها ٠ ٧) المواد العامة : آ ـ يكون لسكان الولاية او المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق ٠ ب ـ تكون نسبة الموظفين الاكراد في الوزارات والادارات المركزية متناسبا مع سكان ولاية او محافظة كردستان ٠ جـ ـ يقبل في جامعة بغداد او المعاهد العالية العراقية وكذلك ترسل الى البعثات والزمالات والمنح الدراسية عدد من طلاب الولاية او المحافظة يتناسب مع عدد سكانها ٠ ٨) الشؤون العسكرية : آ ـ الابقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليه الان لحين تشكيل لجنة الولاية او المحافظة وتحويلها حينذاك الى قوة نظامية بأسم الدرك او حرس الحدود وتحديدها بعشرين ألف مسلح ٠ ب ـ يؤدى ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها ٠ جـ ـ يعاد الضباط وضباط الصف والجنود المطرودين والمحالين على التقاعد من الاكراد لاسباب سياسية قومية الى وظائفهم ، واعتبار مدة خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد ٠
د ـ يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط والضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب اذا سمح الملاك بذلك ٠ هـ ـ يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة ٠ و ـ للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذى في كردستان ، على ان لا تعرقل هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية ٠ ز ـ يكون قيام الجيش العراقي في الحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذى ٠
٩) يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردى القومية والديمقراطية وتضييق مجال تمتعه بها ٠ ١٠) فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطالب : آ ـ تتكون لجنة مشتركة بعدد متساو من الطرفين وذلك لسن قانون تشكيل ولاية او محافظة كردستان وانتخاب مجلس ولاية او محافظة ووضع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ ٠ ب ـ تبحث اللجنة المشتركة وتقرر جميع الاجراءات اللازمة وتهيئ مشاريع القوانين والانظمة التي يكون اصدارها من قبل الحكومة ضروريا لتعزيز الثقة بين الطرفين وتقوية اواصر الاخوة بين العرب والاكراد وتحاشي كل خلاف وسوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلبه التوافق والانسجام بين الحكومة المركزية ودوائرها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها ٠ جـ ـ انجاز الامور الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٠) اعلاه باسرع وقت ، وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع ٠ د ـ الاسراع بتخصيص مبالغ للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع افراد فصائل الانصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة تشكل لهذا الغرض ٠ هـ ـ تخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالاموال والارواح بسبب حوادث كردستان وذلك بأشراف لجنة مشتركة بين الطرفين تشكل باسرع وقت ٠ و ـ اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها باسرع وقت ٠ ز ـ الاسراع باعادة جميع الموظفين والمستخدمين المفصولين والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا منقطعين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة مع تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة

انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد . ح - حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم . ط - الاسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان واصدار العفو العام عن جميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق .

١١) تعديل المادة الاولى من الدستور المؤقت التي تنص على ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية الى ما يلي : " الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية " .

١٢) اضافة المادة التالية على الدستور المؤقت " تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذى تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية " .

١٣) ضمان حقوق الاقلية الكردية خارج حدود ولاية او محافظة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين .

١٤) في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية واى قطر عربي آخر تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليما يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمى بـ " اقليم كردستان " .

وفي الختام ايها السيد الرئيس ، ارجو قبول خالص احتراماتي .

مصطفى البارزاني

الـــى الاخوان الاعـــزاء

نزف اليكم جميعا بشرى سارة : بشرى الانتصارات الجديدة لامتنا الكردية الجبيبة ، بتشكيل مجلس قيادة الثورة واللجان المتفرعة منها ، وتقديم مذكره زعيم الثورة الكردية مصطفى البارزاني الى السلطات ، حول حقوق ومطالب شعبنا الكردى ، والبيان الجديد الصادر من حزبنا المجاهد المقدام الى الشعب .

ان مذكرة البارزاني وبيان الحزب الجديد وما تبعهما من اجراءات ملموسة لتأمين حقوق شعبنا قد أخرست كل الالسنة المغرضة واثبتت مرة اخرى ان قيادة حزبنا ، وعلى رأسها البارزاني ، كانت على صواب واتبعت تكتيكا بارعا حين وافقت على ايقاف القتال في كردستان ، تمهيدا لتحقيق الحكم الذاتي سلميا .

ان البارزاني لم ولن يتخلى يوما عن حقوق شعبنا الكردى ، بل عن حقوق كل الشعب العراقي — ولكنه رجل سياسي مجرب عرف ، ويعرف ، كيف وأى اسلوب يتوجب النضال في كل ظرف .

ان البارزاني ايستطاع ، بتكتيكه البارع المرن الذى اتبعه خلال الفترة المنصرمة ، كسب عطف وتأييد اوسع الفئات الشعبية في كردستان والعراق وفي كل العالم ، وبذلك تعززت مواقعه ، بينما تضعضعت مواقع اعدائه والمفترين عليه والمشككين باخلاصه . واذا لم يستجب حاكمو العراق لنداءه الذى هو تعبير صادق عن اماني ورغبات الشعب الكردى ، فان القوى المستعدة للنضال ، من اجل انتزاع هذه الحقوق ، ستزداد وتقوى يوما بعد يوم ، وستكون قادرة على المحافظة على مكاسب ثورة شعبنا الباسل .

ايها الاخوان الاعزاء ،

ان قوات الانصار ، بزعامة المناضل الكبير وقائد الثورة مصطفى البارزاني ، مسيطرة على جميع المناطق المحررة سابقا ، وهي وسعت هذه المناطق ، وتشارك في تسيير الامور حتى في سائر المناطق الكردية (من المدن) لصالح شعبنا الكردى .

ان البارزاني حريص على ان يحل المشكلة الكردية سلميا وعلى اساس الحكم الذاتي . وهو سيبذل اقصى الجهود من اجل حلها دون اللجوء الى الحرب . ولكنه سوف لن يتخلى عن حقوق شعبه ، مهما كان الثمن ، وسيكون على رأس القوى الثورية الكردية في المستقبل ايضا ، في حالة فرض الحرب مرة اخرى على شعبنا الكردى .

ايها الاخوان الاعزاء ،

انكم اظهرتم الوعي الرفيع والجدارة بان تعتبروا رجالا في صفوف جيشكم المناضل ، في كل مكان ، من اجل تحرر شعبكم . ونحن ندعوكم الى المزيد من العمل المثمر ، ملتفين حول حزبكم الباسل وزعيمه مصطفى البارزاني . انكم خدمتم شعبكم ، وانتم في اقطار اوربا ، ويمكنكم ان تخدموه في المستقبل ايضا بمختلف السبل والاساليب .

وفي الختام نريد ان نحيطكم علما بان مفاوضات قد جرت بين زعيم حزبنا البارزاني وبين العناصر التي انشقت على الحزب واتخذت اجراءات بحقها في مؤتمره السادس . ان البارزاني حريص على ان يفسح مجال العمل لكل كردى شريف يريد خدمة امته ، وهو لا يكن الحقد الشخصي على احد ، ولم يكن يريد حدوث اى شيء يضر بالحزب وبالحركة الثورية الكردية . ان مسؤولية ما جرى تقع على عاتق تلك العناصر ، التي ركب الغرور رأسها والتي عقدت ما سمي "كونفرنس" نيسان ووجهت التهم الباطلة الجائرة الى زعيم الثورة المخلص مصطفى البارزاني .

ان كل المخلصين من ابناء الشعب الكردى يأملون ان تحل وتزال المشاكل وان تتعزز وحدة شعبنا والا تذهب تضحيات شعبنا الجسام سدى .

اننا ندعو مرة اخرى جميع اخواننا الى اتباع اساليب اخوية بناءة ازاء الاخوة المخدوعين بالعناصر الانتهازية والمخطئة التى الحقت الضرر بقضية شعبنا .

تجنبوا اساليب السب والتهويش والكذب ، ولا تنجروا الى استفزازات العناصر المغرضة .

عاش شعبنا الكردى الباسل عاش حزبنا الباسل طليعة الشعب الكردى وقائده .

عاش زعيم البارتي الديمقراطي الكردى وقائد الثورة الكردية مصطفى البارزاني .

برلين — ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤ منظمة البارتي الديمقراطي الكردستاني في اوربا